

اضطراب القيم وأثره على التنمية

أ. عبد الرحمن على الزرقاني

قسم الفلسفة والاجتماع/ كلية الآداب والعلوم مسلاته/ جامعة المرقب
aalzargani@elmergib.edu.ly

المستخلص:

هدف هذا البحث لمحاولة وضع نسق عام للمعنى المفاهيمي للقيمة، والتي على أثرها تتلاشى الاختلافات بين المعاني، وهذا لن يتأتى إلا بمنهجية وأنساق فلسفية، والتي من شأنها أن تدلل الصعوبات التي تعيق فهمنا للأسباب الكامنة وراء الاضطراب القيمي وعلاقته بالتنمية، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج التحليلي، حيث توصل إلى أن الخطط التنموية لن تكون ناجعة إلا إذا أخذت في اعتباراتها الأولى مسايرة المنظومة القيمية لكل مجتمع، والذي لا يتأتى لنا إلا بالفهم السليم لسلم القيم؛ وعلى النسق الذي يمكننا من معرفة التسلسل الوجودي والمعرفي، وهو ما يتحدد بمكانة الإنسان إزاء القيم في كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والأخلاقية. إن التنمية الحقيقية تتحقق في رفع مستوى طاقات الإنسان، للوصول به إلى حالة من الإبداع والابتكار، غير أن ذلك لن يصل إليه إلا عن طريق إشباع العديد من الحاجات، والتي غالباً ما تكون قيمية.

يحدث الاضطراب القيمي في حالة عدم الاتفاق من قبل أفراد المجتمع الواحد، على السير بنفس النسق في فهمهم لقيمة ما، إننا إذا لم نحكم ونضبط النظام القيمي على هذا النسق، فإن القيم ستدخل في فوضى لا يحمد عقباها، وستضيع منا الطريق الموصل للتنمية، ذلك لأننا فقدنا النظام القيمي الذي هو بمثابة البوصلة التي توصلنا إلى التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاضطراب القيمي، تسلسل القيم، المنظومة القيمية، خصوصية القيم، فوضى القيم، الخطط التنموية.

1. الإطار العام للبحث:

1.1. المقدمة:

شاع استخدام لفظ "القيمة" في مجال الاقتصاد حيث ترتبط قيمة سلعة ما بمدى الطلب عليها، غير أن اللفظ استخدم في مجالات أخرى كالأخلاق والمنطق وفلسفة الفن والسياسة والتشريع والدين والتربية.

وعليه فقد أصبح لكل مجال نمطا أو نسقا خاصا به في المعنى المفاهيمي للقيمة، ولكن ألا تعتقدون أن ذلك يجعلنا نعترف بنسبية القيم والتي تقودنا إلى عدم التمييز بين القيم من حيث العلو والتسلسل، والذي يؤدي بدوره إلى الاضطراب القيمي؟، لأن لكل قيمة أصلية ولكل قيمة مشتقة مكانها في تسلسل القيم، فلا يصح إطلاقا أن تصبح القيم الأصلية "الغائية" قيم مشتقة "وسيلة".

فالحرية - مثلاً- هي قيمة أصلية، ولكن لا يجب اتخاذها ذريعة لارتكاب الجرائم، كذلك الدين قيمة أصلية لا يصح إطلاقا اتخاذها ذريعة لكبت حرية الفكر والتفكير كما بدا واضحا في أمثلة عديدة من تاريخ الفكر الإنساني القديم والمعاصر، لذلك لا ينبغي الخلط بين القيمة الأصلية والقيمة المشتقة، فإذا ما فعلنا ذلك فنحن في الواقع نطبق ما نادي به "ميكيافيلي" من أن الغاية تبرر الوسيلة، فإذا كان هذا مفيدا في السياسة، فإنه من الناحية الأخلاقية مرفوض، لأننا نحول القيمة الغاية وهي قيمة أصلية "سعادة الإنسان" إلى قيمة وسيلة تحارب هذا الإنسان بهدوء وبراحة بال، وكذلك فإن هذا لا يعني أن تتحول القيم المشتقة إلى غاية، لأنه إذا كان تحول القيم الأصلية إلى قيم مشتقة خطأ أخلاقي، فإن العكس كذلك خطأ لأن القيم المشتقة والوسائل لا يصح أن تتحول إلى غايات، فالمال قيمة مشتقة وجد من أجل سعادة الإنسان، أما أن يتحول هو في ذاته إلى غاية فهذا خطأ لأن الإنسان يبدأ بجمع المال للانتفاع به، ثم يتحول الأمر إلى جمع المال للمال ذاته والمحافظة عليه وعدم إنفاقه والانتفاع به.

فإذا ما وصلنا إلى القدرة على فهم وتطبيق هذا التسلسل القيمي فإننا سنحقق تنمية مستدامة على كافة المستويات وكافة الأصعدة، إذ لو أننا نعود قليلاً إلى ما أشرنا إليه قبل قليل حول بعض القيم وكيف أن عدم القدرة على تمييز تسلسلها سيعيق التسلسل القيمي، و بالتالي فلن تتحقق التنمية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والأخلاقية، لأننا لا نعرف التسلسل الوجودي والمعرفي الذي يتحدد بمكانة الإنسان إزاء القيم في تلك الميادين.

هذا الأمر يقودنا إلى طرح هذا السؤال: كيف يمكن لاضطراب القيم أن يكون عائقاً للتنمية؟.

لا شك أن أغلب الخطط التنموية تعتمد في نسقها العام على تهيئة الإنسان لخلق تنمية مستدامة على كافة الأصعدة، وهذا لن يتحقق إلا برفع المستوى القيمي لذلك الإنسان حتى تسهل هذه المهمة، فعلى سبيل المثال: إذا فضل الإنسان نزواته في جمع المال على إنفاقه، فإننا لن نحقق بناء اللبنة الأولى والرئيسية للتنمية، لأن تكديس الأموال عند فئة ما سيؤدي إلى ازدياد مستوى الفقر بنسبة كبيرة، والذي سيؤدي بدوره إلى انتشار الجهل والمرض وتغلغل السرقة... الخ

إذاً فإن القدرة على معرفة التسلسل القيمي هو بمثابة "الميكروسكوب" الذي يستطيع به كل إنسان أن يصل إلى مدى اتجاهه للموقف السليم من أي قيمة، وأن موقفه من هذه القيمة لم يكن موقفاً مؤثراً على غيره ومتجاوزاً لحرياتهم.

1.2. مبررات الموضوع:

يعتبر من المواضيع المثيرة للجدل البحثي، فالوصول إلى تنمية حقيقية قد أرهق الكثير من الدول، حيث إن فك الشفرة الرئيسة لهذه المشكلة يتوقف على ضبط القيم.

1.3. مشكلة الدراسة:

- تتحدد مشكلة الدراسة في الضبابية التي تحيط بالمعنى المفاهيمي لقيمة ما.
- الصعوبات التي قد تواجه الكثير من الأشخاص في معرفة التدرج القيمي، والذي ينشئ عنه ما يعرف بالاضطراب القيمي، وانهايار الخطط التنموية.

1.4. الهدف العام:

محاولة وضع نسق عام للمعنى المفاهيمي للقيمة، والتي على أثرها تتلاشى فيها الخلاف والاختلاف بين المعاني، وهذا لن يتأتى إلا بمنهجية وأنساق فلسفية، والذي من شأنه أن يدلل الصعاب التي تعيق فهمنا للأسباب الكامنة وراء الاضطراب القيمي وعلاقته بالتنمية، والذي يعتبر العائق الرئيس في طريق التنمية.

1.5. المنهجية: سيستخدم الباحث المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي.

2. تحديد المصطلحات:

2.1. معنى الاضطراب: اضطراب أسم، جمعها اضطرابات، مصدرها اضطرب، وهي تذل على حالة عدم

الاستقرار، وفوضى وبلبله، صخب وجلبة، ويقال الأمر اختل اضطرب.*

2.2. معنى " القيم لغة ":

القيمة: بالكسر مفرد " قيم من " قوم " و " قام المتاع بكذا أي تعدّلت قيمته به " . (الزاوي، 1980-1981)

والقيمة: الثمن الذي يقوم به المتاع، أي يقوم مقامه، والجمع: القيم، وقومت المتاع: جعلت له قيمة. (الطهطاوي، 1996).

والقيمة في اللغة تأتي بمعان عدة: تأتي بمعنى التقدير، فقيمة هذه السلعة كذا، أي تقديرها كذا. وتأتي بمعنى الثبات على أمر، نقول فلان ماله قيمة، أي ماله ثبات على الأمر.

وتأتي بمعنى الاستقامة والاعتدال، يقول تعالى (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)** أي يهدي للأمر الأكثر قيمة، " أي للأكثر استقامة " .

تعريف القيمة اصطلاحاً: نظراً لأن مصطلح " القيمة " يدخل في كثير من المجالات، فقد تنوعت المعاني الاصطلاحية له بحسب المجال الذي يدخل فيه، وبحسب النظرة إليه، إلا أن ما يهم الباحث هنا هو إظهار المعنى الاصطلاحى الشامل لهذا المفهوم، حتى لا تتسع الدائرة ونبتعد عن الغاية المقصودة من هذه الدراسة، عليه فإن القيمة هي " مجموعة من القوانين والمقاييس تنشأ في جماعة ما، ويتخذون منها معايير للحكم على الأعمال والأفعال المادية والمعنوية، وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة بحيث يصبح لها صفة الإلزام والضرورة

* راجع مصطلح (اضطراب) في معجم المعاني على الموقع .. www. almaany.com

** سورة الإسراء: الآية 8.

والعمومية، وأي خروج عليها أو انحراف عن اتجاهاتها يصبح خروجاً عن مبادئ الجماعة وأهدافها ومثلها العليا" (بركات، 1986)

2.3. التنمية لغة: التنمية من النمو، أي ارتفاع الشيء عن موضعه إلى موضع آخر. (الزاوي، 1980-1981)

التنمية اصطلاحاً: هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى. (أبو النصر، 2015). فالتنمية هي تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة. (أبو كريشه 2003). نلاحظ هنا أن التنمية تتوجه إلى طاقات الإنسان حتى يكون مبدع في مجاله، وهذا لن يتأتى إلا بإشباع أحد حاجاته مثل "الحاجات الاجتماعية"*، والتي تعتبر من المحفزات الرئيسة لضبط القيم ومنعها من الاضطرابات، إننا لكي نكون قاعدة سليمة في الربط بين التنمية والقيم، لا بد من أن نشغل على حلقة الوصل بين هذين المفهومين والذين لا يتحققا إلا بوجود الإنسان، والذي من أجله سخرت الخبرات لإنجاح الخطط التنموية، ووضعت الموازين لضبط القيم.

3- خصوصية القيم... وتحقيق التنمية:

إن مسألة التنمية في أي مجتمع من المجتمعات قضية بالغة التعقيد، تتداخل فيها عوامل كثيرة، مادية ونفسية وتقنية واجتماعية واقتصادية ودينية، إلا أن كل هذا يمكن إحالته إلى عامل رئيس هو القيم وخصوصيتها الثقافية والدينية، لأن القيم هي الهوية الإنسانية، والإنسان هو مصدر كل تلك العوامل.

التنمية عملية لا تتحقق إلا إذا قامت على إرادة مجتمع يملك وعياً عميقاً بشخصيته التاريخية، وقيمه الراسخة، فهي مؤسسة نابعة من الداخل، ومدفوعة ومسيّرة من قبل مجموع القوى الحيوية للأمة، ولذا فإنها يجب أن تتضمن كل أبعاد الحياة الاجتماعية وطاقات الأمة التي ينضوي فيها كل فرد وكل فئة وكل طبقة اجتماعية، بحيث يكون هؤلاء كلهم مدعويين للمساهمة في الجهود العامة واقتسام ثمراتها، ولما كانت القيم بخصوصيتها تشمل كل مظاهر الحياة ومستوياتها، وتجسد التعبير عن القيم السامية للفرد والمجتمع، وعن فهمهم للحياة؛ فإنها هي التي تقود إلى التنمية، وتضفي عليها سمتها الإنسانية. وعندما حاولت بعض الدول النامية استعارة نظم التنمية من دول أخرى متقدمة لم تتجح في تطوير نفسها، لأن هذه النظم لم تكن منسجمة مع قيمها.

* تتوسط هذه الحاجات السلم الهرمي الذي افترضه أبراهام ماسلو في نظريته: maslow hierarchy of needs ، حيث أشار في هذه النظرية النفسية أن الابتكار وحل المشاكل والذي يأتي في أعلى هرمه، لن يصل إليه إلا بتحقيق حاجات أخرى للإنسان، والتي بدأها بالحاجات الفسيولوجية وهي تأتي في قاعدة الهرم، ثم حاجات الأمان، ثم "الحاجات الاجتماعية" المتمثلة في الصداقة والعلاقات الأسرية والألفة الوجدانية، ثم تأتي حاجات التقدير، وبعد أن يتحقق ذلك تأتي الحاجة لتحقيق الذات والتي بها يتحقق الابتكار وحل المشاكل. نسترشد من هذه النظرية إلى أن الخطط التي نسعى لأن نبني بها الإنسان للوصول إلى التنمية، وخلق عقلية مبتكرة قادرة على حل المشاكل، لن نعرف طريقها إلا بمرورنا على مراحل نعتمد في أغلب أنساقها على بناء القيم ومعرفة أولوياتها في الهرم "الماسلوي"، خاصة وأن أبراهام أضاف فيما بعد إلى سلم الحاجات الهرمي، إضافة إلى المراتب الخمسة الأولى، مرتبتين أو درجتين هما الحاجات الجمالية، والحاجات المعرفية، وهما مرتبتين تتعلقان بالقيم الوجدانية والعقلية التي من شأنها أن تحقق التنمية على كافة الأصعدة. أنظر إلى: الحاجات الأساسية لسكان العراق وتحديات إشباعها في ضوء نظرية ماسلو، مدينة الموصل أنموذجاً. فراس عباس فاضل البياتي. مجلة آداب الكوفة. 2012. المجلد 1. الإصدار 14.

لقد آثرت دول العالم الثالث اليوم التنمية في بعدها المادي، مضحية بالقيم الأخلاقية والروحية، فالناظر في حال المجتمع العالمي اليوم، الذي قتلته النزعة الاستهلاكية والليبرالية المتوحشة والنزاعات الطائفية والمذهبية؛ يدرك بوضوح أن البشرية فقدت بوصلة القيم، إلى درجة يمكن لنا معها القول: «إنه في تاريخ الإنسانية ومن دون شك لم يكن من القيم بالقدر الذي نشهده اليوم». (الخطيبي، 2016) وعلى الرغم من أهمية القيم في التنمية، فإن أغلب الندوات والمؤتمرات التي عقدت لمناقشة مسائل التنمية كانت تدور حول الأوضاع السياسية والاقتصادية، ولا تكاد تتطرق إلى المشكلات الاجتماعية إلا إذا كان لها بعد اقتصادي، مغفلةً بذلك القيم بخصوصيتها المجتمعية والدينية، والذي يعتبره الباحث القاعدة الأساسية في أي بناء تنموي.

يرى باحثون أجمعوا على أن ثقافات الأمم المتخلفة هي السبب في تخلفها، وأنها، حتى تتطور، يجب أن تقبل ثقافات الأمم الغربية المتطورة، ومن هنا رأى الباحث ميشيل بورتر أن العولمة تتضمن عملية نقل ثقافة من شأنها أن تقضي إلى تجنيس الثقافة، ومن ثم تيسر على البلدان إمكانية التغلب على السلبيات الثقافية والجغرافية وحرص الأنثروبولوجيون العاملون في مؤسسات التنمية والتطوير، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات والإغاثة، على تعريف صنّاع القرار بالقيم الثقافية التي يجب أن تتجلى في عمليات رسم السياسات والبرامج التنموية، وكذلك عند تنفيذها. وكان لا بد، في رأيهم، من تدخلات معينة بهدف تعزيز التغيير الثقافي في البلدان التي تطلب قروضاً أو مساعدات. (جلال، 2005).

إن الباحث يشاطر إلى حد كبير وجهة النظر التي يرى أصحابها أن التقدم الذي تعرضه الدول الغربية المتقدمة فكرة يحاول الغرب فرضها على الثقافات الأخرى، وأن كل ثقافة إنما تحدد أهدافها وأخلاقها من داخلها، وهو ما يتعذر تقييمه في ضوء أهداف وأخلاق ثقافات أخرى، وأنها بحكم تعريفها، بنيةً متناسقةً، وعامل تكيف، وأن أي إقحام من خارجها تترتب عليه مظاهر صراع ومعاناة وتخلف واضطراب. (جلال، 2005) وفي ذلك يقول المهدي المنجرة عندما ندرك أن الثقافة لا يمكن نقلها بشكل أعمى إلى مناطق أخرى من العالم دون اعتبار واحترام لقيم هذه المناطق، فالثقافات لا تستنسخ، ولا يمكنها أن تتواصل فيما بينها، ولا أن تغني بعضها البعض، إلا إذا اعتبرنا هذه القاعدة الأساسية. (المنجرة، 2007).

إن مفهوم التنمية الذي حُدد ووضعت شروطه دون أخذ الاعتبار لقيم مجتمعه، إنما هو أولاً: عبث واستهزاء بمقاييس القيم لتلك المجتمعات، وثانياً: إنها شبيهة بذلك العلاج الخاطئ لمرض ما، مؤداه زيادة الاضطرابات بالجسم.

فمفهوم التنمية الذي حدده الغرب، ووضع شروطه، وقيّم الحضارات الأخرى من خلالها، وهو لذلك ينظر إلى قيم هذه الحضارات التي تختلف عن قيمه على أنها عائق عن قبول الشروط التي وضعها لتحقيق التنمية، ولعل من أهم أسباب فشل مشاريع التنمية في معظم بلاد العالم أنها فرضت بشروط خارجية، وأن السياسيين في هذه البلاد ما كانوا على وعي بأن التصدي لموضوع خصوصية القيم يمسّ أعصاباً شديدة الحساسية، هي الأعصاب القومية والعرقية والتقدير الشخصي للذات.

إن مفهوم التنمية يجب أن يتجسد في محاولة للحاق اقتصادياً أو تقنياً بالدول الأكثر تقدماً، وذلك من أجل الكشف عن قدرات الشعوب، وإمكان استغلال هذه القدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وهو ما يعني ضرورة معرفة قيم هذه الشعوب ودراساتها لفهمها والاسترشاد بها، كما أن الالتفات إلى هذه القيم لا يعني فقط معرفة مدى تقبلها للمشروعات المقترحة، وإنما يقتضي في الوقت ذاته معرفة خصوصية القيم للمجتمع، لأن هذه

الخصوصية تختلف من حضارة إلى أخرى، ومن مجتمع لآخر في الحضارة الواحدة، فالخصوصيات القيمة تؤثر بشكل كبير ومهم في قبول وتحقق خطط التنمية أو رفضها.

وعليه فإن الباحث يجري ويشاطر مقولة "فيرناند بروديل" الشهيرة "لا نعترف بحضارة إلا من خلال ما ترفض استلافه" (المتجرة، 2007)

رغم وجود سلسلة من القيم تتبع من القاعدة المجتمعية لأي مجتمع، تركز في أساسها على قيم المجتمع وعاداته، والتي تجعلها ذات طبيعة مطلقة على مستوى مجتمع ما، إلا أن هذه الطبيعة لا تمنعها من أن تكون في مواجهة الحكم عليها بالمطلق والنسبي.

4- القيمة بين المطلق والنسبي... نحو طريق داعم للتنمية:

يتميز عالم القيم في جميع المجالات والعلوم بما يعرف بالاستقطاب "أي وجود قطبين أو محورين متناظرين أحدهما يعد قيمة إيجابية والآخر يعد قيمة سلبية، وبمعنى آخر هناك قيمة وقيمة معارضة للقيمة الأولى، ومثل هذا الاستقطاب يبدو واضحاً من خلال التعارض والتناظر بين كل من الخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والحسن والقبح، الحلال والحرام، الإيمان والشرك، وهكذا في جميع المجالات هناك دائماً ما هو مرغوب فيه ومطلوب، وما ليس مرغوب فيه وغير مطلوب، إلا أن المسألة ليست بهذه البساطة كما تبدو لنا هنا، لأن المسألة ليست مجرد صيغة شكلية أو جداول صدق وكذب، نستطيع بسهولة الحكم عليها أو لها، ذلك أن القيم* تتصل بالمثل العليا طالما إنها صيغ أخلاقية إلا أن مضمونها يرتبط على نحو أو آخر بالواقع، أي أن هناك تعارض بين المثل العليا كمثل عليا وبين الواقع، وهذا يثير الكثير من المشاكل الفكرية والأخلاقية سواء من حيث المصدر أو طبيعة القيم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن أصحاب الاتجاه الواحد أو القيم ذات الاتجاه الواحد تسودها تعارضات مثيرة وشائكة، فمثلاً في مجال القول بالواقع للقيم، نجد التعارض بين أصحاب القيمة الواحدة، بل وفي أحيان كثيرة، نجد أن التعارض بين أصحاب هذه القيمة الواحدة أشد من التعارض بين أصحاب قيمتين متعارضتين، وهذا بدوره سيؤدي إلى الاضطراب القيمي، الذي بدوره سيعيق العملية التنموية على كافة الأصعدة الدينية والسياسية والاجتماعية... الخ، وهذه بعض الأمثلة:

في مجال الدين نجد التعارض على تفسير الدين ما بين شكل الدين وبين مضمونه أي بين الفقهاء والصوفية، أي بين الظاهريين-ظاهر النص-وبين العقليين. (الفاقي، 2008).

يعتقد الباحث أن محاولات التقارب بين وجهات النظر الدينية ستزيل هذا الخلاف بين أصحاب القيمة الواحدة، والتي أصبحت قيمتين مختلفتين نتيجة لاتساع الهوية بينهما، وعليه فلن تكون هناك أي تنمية ما دام هناك تعارض بين أصحاب القيمة الدينية الواحدة؛ والتي حتماً لن تعطي فرصة للإثراء في المجال الديني، ولنأخذ هنا مثلاً لحالة فردية لا تعني بالضرورة إثباتاً لهذا الادعاء ولكنها تعطي على الأقل إشارة لما يؤكد أن التسامح مع كافة الاتجاهات الدينية يعطي فرصة لاتساع الأفق ويحقق تنمية بحسب انتشار هذه الفكرة على المستوى الديني العام، هذا المثال

* ينبغي أن نعرف أن نسبية القيم لا يرجع لأصلها وإنما لطريقة تحيينها من طرف الأفراد، تحيينا تحكمه عوامل زمانية ومكانية وأخرى جغرافية. راجع رسالة الماجستير هشام بن جدو: إشكالية القيمة عند لوي لافيل، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص148،

هو الشيخ والإمام "محمد متولي الشعراوي"* الذي كان عالماً في مجاله وسعة أفقه، وقدرته على حل الكثير من الاختلافات الدينية، نذكر منها تدخله في الفتوى الصادرة من مجلس شيوخ البيت الحرام بإزالة مقام إبراهيم، حيث تدخل وطلب مقابلة الملك وقال له كيف نزيل، من قال عنه ربنا (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)* إلى غير ذلك من الحديث الفقهي الذي دار بينه وبين علماء البيت الحرام لإقناعهم بالعدول عن هذا القرار، وبالفعل قد تم ذلك.

إن هذه المقدره على فهم الدين لم تتأتى للشيخ الشعراوي إلا بتسامحه مع اتجاهات الدين الإسلامي في الحدود التي لا تجعله يخرج من الفطرة التي حددها لنا الله سبحانه وتعالى في كتابه.

إذاً فإن الباحث يعتقد أنه لن يكون هناك تعارض إذا ما تسامح الشخص مع مذاهب دينه، حتى لا نقع في مغبة التعارض القيمي للقيمة الواحدة، ونكون بذلك قد وجدنا المفاتيح التي تفتح لنا أبواب التنمية.

أما المثال على الصعيد السياسي فنجد الصراع بين العروبة والصهيونية، والذي هو قيمة، ولكننا نجد أصحاب الفكر الواحد والانتماء الواحد يتباعدون فيما كان التقارب مع أعدائهم، حيث نجدهم يعقدون اتفاقيات سلام مع عدوهم ويعدونه سلام دائم وأبدي، وأنه لا حرب بينهم لأنهم يكرهون الحرب، وفي ذات الوقت ينسون ذلك ولا يجدون أنفسهم متناقضين حينما يشنون الحرب على حلفائهم وأصحاب عقيدتهم في الوحدة، فسلام دائم مع العدو الصهيوني وحرب قدرة مع إخوانهم في القيم والمعتقد. (الفتي، 2008).

لا شك أن هذا التعارض الداخلي للقيمة الواحدة لأصحاب القيم والمعتقد الواحد سيجعل سلسلة القيم لهذا المجتمع تتعرض للخلل والاضطراب القيمي و الذي أشرنا إليه قبل قليل، ولن يكون لنا أساس في بسط طريق للتنمية إلا إذا احتطنا من كافة العوائق التي تعرقل البناء القيمي السليم.

إن خطورة الاضطراب القيمي على أي مشروع تنموي جعلت إسماعيل سراج الدين والذي يعمل في عمليات المساعدة الدولية للتنمية في البنك الدولي يرى أن ضياع القيم الأخلاقية في العالم يعتبر تحدياً علينا أن نواجهه بأقصى ما نستطيع من قدرات، ولسوف يلجأ البعض إلى فرض القيم بقوة السلاح، غير أن الإكراه والقوة أمران غريبان أساساً وتاماً عن الإسلام وإطار قيمه. (سراج الدين، 2006).

إن علم الاقتصاد لم يكن في يوم من الأيام ولن يكون في يوم ما غير متأثر بمجموعة القيم في المجتمع، كما أنه لم تكن له ولن تكون له قيم محايدة. ورغم وجود من يجادلون قائلين إن التحليل الاقتصادي يجب أن يعبر عن نفسه بلغة موضوعية تعتمد على الأرقام الواقعية والمجردة، فإن الحقيقة تؤكد أن مواصلة السعي للاعتماد على الأرقام المجردة بهذه الصورة يعتبر فقط سعياً وراء السراب، وذلك ينطبق حتى على بعض العلوم المجردة، كعلم الأحياء وعلم التشريح، فالعلماء عندما يعملون ويفكرون ليسوا في معزل عن نظام القيم الذي يحكمهم، كما أن معتقداتهم وقيمهم السابقة تتدخل في أعمالهم ولها تأثير عليها وعلى ما يقومون به من تحليلات، لذلك يجب علينا أن نتجه نحو القيم التي تكفل الحقوق التي ندافع عنها ونؤمن بها من أجل تنمية حقيقية. (سراج الدين، 2006).

* تلقى الشيخ والإمام الشعراوي العلوم الصوفية في مراحل متأخرة من عمره في رحلته للجزائر على يد الشيخ الجليل بالقيه، حيث فتحت هذه المرحلة للشيخ آفاق روحانية جديدة مكنته من دعم رؤيته للنصوص الدينية.

** سورة البقرة: الآية 123.

إننا إذا لم نحكم ونضبط النظام القيمي على هذا النسق، فإننا سندخل القيم في فوضى لا يحمد عقباها، وستضيع منا الطريق الموصل للتنمية، ذلك لأننا فقدنا النظام القيمي الذي هو بمثابة البوصلة التي تكشف لنا الطريق الصحيح لتلك التنمية.

5- فوضى القيم معرقة لخطط التنمية:

تشكل الثقافة لدول العالم الثالث مسرحاً للفوضى القيمية وللتناقضات بين القيم والمبادئ، بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات؛ وبالتالي فإن الشباب الذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل هذه التناقضات لا بد له أن يواجه المعاناة القيمية وأن يعيش هذه الفوضى الفكرية التي تستلبه في مستوى الوعي والتصورات.

إن هذه المجتمعات التي داهمتها الحداثة من دون استعداد كامل وواعٍ لها وقعت في تصادم قيمي كبير، نوع من التصادم مع المنظومة التقليدية من تصورات ونظم وقيم. وهذا التصادم يظهر من خلال ضياع المعايير واختلاطها، واختلال القيم، وضبابية الرؤية، وانقراض وضوح المرجعيات الفكرية والسلوكية التقليدية؛ نتيجة تصادم منظومتين قيميتين.

يقول علي حرب في وصفه للاحتمة الثقافية القيمية التي يعانيها العرب باعتبارهم أحد ممثلي العالم الثالث «إننا نعيش خصوصياتنا حتى البداوة... ونغمس في عالميتنا حتى الثمالة، إننا نستخدم أحدث الأدوات ولكننا نرفض أحدث الأفكار والمناهج، نتشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب والكلام، ولكننا نخرج عليها ونطعننا بالفعل والممارسة. إننا نستخدم أحدث الأسلحة لقتل بعضنا البعض ولكننا نرفض ثمرات العقل الفلسفي». (علي حرب، 1993).

إن الانهيارات النفسية التي يعانيها أفراد المجتمع في دول العالم الثالث في سياق مواجهة الموجات الثقافية القيمية التي لا تتميز بالجدة فحسب بل تعارض منظومة القيم السائدة، وتسعى إلى هدمها في آن واحد. وغني عن البيان أن هذه الاحتياجات القيمية الجديدة تمس التوازن السيكولوجي والقيمي عند الأجيال الجديدة وتجعلها في حالة "ذهان ثقافي خطرة".

يعتقد الكثير من الباحث أن منظومة القيم منظومة متغيرة ومتحركة لارتباطها بالكائن الإنساني الذي لا يتوقف عن التغير والتبدل إلا بفناءه، فالإنسان مرادف للتغير والتطور، وبالتالي تختلف هذه المنظومة من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر، ولا حق لنا في فرض منظومة قيم واعتبارها ثابتة ومتعالية على التاريخ ومنطق التغيير، لكن هذا المنطق لا يعني بالمرّة فتح سوق القيم وتحريره أمام تدفق القيم الوافدة، لكن المطلوب هو أن تتوافر لدى منظومتنا القيمية القدرة على المنافسة والتكيف والتواءم واستيعاب القيم الأخرى وتحويلها لصالحها حتى لا تتضاد معها.

ولتمثيل ما يمكن أن نسميه «الانفصام القيمي» الذي يعانيه الإنسان العربي يؤكد علي حرب قائلاً: «نحن عرب أو مسلمون في ما يتصل بالمقدسات والمحرمات، ولكننا غربيون فيما يتعلق باستيراد الأدوات والسلع والصور والمتع التي توفرها... أي في كل ما يتصل بمادة الحياة وأسباب الحضارة» (علي حرب، 1993).

إن من الأسباب الرئيسة كذلك في التمزق النفسي الذي يعانيه الإنسان في العالم الثالث هو الاغتراب الذي يعيشه نتيجة محاولته العيش في عالمين بعيدين عنه، تفصله عنهما مساحات ثقافية وفكرية وتاريخية كبيرة، فهو إما يريد العيش في القرن الأول للهجرة أو العيش في حداثة المجتمع الغربي في القرن الحادي والعشرين، وتقول الدكتورة ملكة أبيض في هذا الشأن: «تكمن الأزمة القيمية في شعور الفرد العربي بالتمزق لأنه أصبح يعيش في عالمين

كلاهما غريب عنه، عالم الثقافة التقليدية التي لا تستطيع أن تضمن حاجاته وعالم الثقافة الصناعية الحديثة التي تشعره في كل لحظة بالنقص لأنه يستهلك منتجات من دون أن يسهم في بنائها. (أبيض، 1984).

إن الفرد في دول العالم الثالث المعاصر في صراع مع ذاته وقيمه واتجاهاته، فهو ما زال لم يحسم بعد اختياراته القيمة، وهذا التأجيل في عدم الحسم، يجعل نفسيته تعاني عدم الثبات وعدم الاستقرار.

إن هذا الاضطراب القيمي الذي يعيشه الإنسان العربي ودول العالم الثالث خلق منه بالنتيجة كائناً غير مستقر الأنساق القيمة وبالتالي مضطرب الشخصية؛ فلا هو بالتقليدي ولا هو بالحدائي. يقول محمود الذواودي عن هذا: «إن تخلخل القيم يؤدي في مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث إلى ما سماه علماء الاجتماع المعاصرون بالشخصية المضطربة، وبالتالي فإن الشخصية المضطربة تصبح بنيتها أكثر تفككاً واستعداداً لتشرب القيم الأجنبية الوافدة، وذلك بدوره يؤدي إلى حالة من التذبذب على مستوى الانتماء الثقافي. وهذا الوضع يقود صاحبه إلى ما سمته عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية مارغريت ميد: «عهر الهوية» (الذواودي، 1988).

إن الإنسان العربي أفقد القيم قيمتها، مما ولد لديه الإحساس بالقلق والفردية وفقدان المعنى، ولذلك يصح لنا القول هنا إن الإنسان العربي يعيش «أزمة معنى»، فهو استطاع ولا شك في ذلك، تحقيق كل أسباب السعادة والرفاهية نتيجة هذا التقدم العلمي الهائل، لكن برغم ذلك فهو يشعر حين يختلي بنفسه في لحظة تأمل حقيقية بأنه يفتقر إلى شيء جوهري وهو «المعنى الكلي النهائي لحياته» التي تظل في غياب هذا المعنى مجموعة من اللحظات المتوالية التي لا معنى لها ولا هدف ولا غاية، إننا نعيش في عصر ضاع فيه المعنى، وقُتل فيه الإنسان، فماذا بقي بعد؟!!

يبدو لي أنه لن يبقى للعلوم الأخرى ما نقوله في الخطط التنموية بعد أن يفرغ الإنسان من محتواه القيمي، متحولاً بذلك إلى هيكل بشري غير قادر على فهم ما هو حوله، فالقيم هي القاعدة الصلبة والأساسية التي يضع العلماء عليها كافة خططهم التنموية، بل هي الشفرة التي ندخل من خلالها إلى خارطة التنمية لكل مجتمع، ذلك على اعتبار أن لكل مجتمع منظومته القيمة الخاصة به، وعليه فإن لكل منظومة قيمية في مجتمع ما شفرته الخاصة، والتي هي مفتاح الدخول لأي خطة تنموية مقترحة لأي مجتمع.

يرى الباحث، أنه إذا كان لا مناص للتنمية من وضع قاعدتها "قيمة خالصة" لكي نضمن نجاحها، فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو النسق الذي يمكننا من خلاله معرفة النهج السليم في ضبط المنظومة القيمة؟.

6- الميزان والتسلسل القيمي:

إن عدم التمييز بين القيم من حيث العلو والتسلسل، هو الذي يؤدي إلى الاضطراب القيمي أو فقدان القدرة على حساب الميزان القيمي، لأن لكل قيمة أصلية ولكل قيمة مشتقة، مكانها في تسلسل القيم، فلا يصح إطلاقاً أن تصبح القيم الأصلية "العائية" قيم مشتقة" وسيلة، فالحرية -مثلاً- هي قيمة أصلية، ولكن لا يجب اتخاذها ذريعة لارتكاب الجرائم. كذلك الدين قيمة أصلية لا يصح إطلاقاً اتخاذها ذريعة لكبت حرية الفكر والتفكير كما بدا واضحاً في أمثلة عديدة من تاريخ الفكر الإنساني، والعصور الأوربية الوسطى خير مثال على هذا لذلك، لا ينبغي الخلط بين القيمة الأصلية والقيمة المشتقة، فإذا ما فعلنا ذلك فنحن في الواقع نطبق ما نادي به "ميكافيلي" من أن الغاية تبرر الوسيلة.

فإذا كان هذا مفيداً في السياسة فإنه من الناحية الأخلاقية مرفوض، لأننا آن ذاك نحول القيمة الغاية وهي قيمة أصلية "سعادة الإنسان" إلى قيمة وسيلة تحارب هذا الإنسان بهدوء وراحة بال، وكذلك فإن هذا لا يعني أن تتحول

القيم المشتقة إلى قيم غاية، لأنه إذا كان تحول القيم الأصلية إلى قيم مشتقة خطأ أخلاقي، فإن العكس كذلك خطأ، لأن القيم المشتقة والوسائل لا يصح أن تتحول إلى غايات، فالمال قيمة "مشتقة وسيلة"، وقد وجد من أجل سعادة الإنسان، أما أن يتحول هو في ذاته إلى غاية فهذا خطأ لأن الإنسان يبدأ بجمع المال للانتفاع به ثم يتحول الأمر إلى جمع المال من أجل المال ذاته والمحافظة عليه وعدم إنفاقه والانتفاع به.

إذاً- وكما بدأ لنا- أن من أهم أسباب تدهور الأخلاق وعدم القدرة على تقييم الفعل الخير من الشرير، يرجع إلى تبدل القيم أي أن تصبح القيمة الأصلية قيمة مشتقة والعكس بالعكس- كذلك فإن عدم مراعاة تسلسل القيم يؤدي إلى سوء التقدير الأخلاقي أو الفعل الخلقى إذن هناك - كما قلنا - تسلسلاً بين القيم من الأعلى إلى الأدنى، وهذا الترتيب ليس أخلاقياً، بمعنى أن القيم الأعلى ليست بالضرورة هي أفضل الأفعال الأخلاقية، أو أن أدناها هو أسوأ الأفعال الأخلاقية كلا، إنما المقصود بالتسلسل هنا هو التسلسل الوجودي المعرفي، بمعنى أن هذا التسلسل يتحدد بمكانة الإنسان إزاء هذه القيم ومدى قدرته في التعامل والتعايش معها.

قدم العديد من فلاسفة الأخلاق تصنيفات كمحاولة منهم لوضع تسلسل لهذه القيم، كان من أبرز هذه التصنيفات وأكثرها تحديداً، التصنيف الذي قدمه "لافيل" حيث جعل في أعلى القيم الدينية والأخلاقية وأدناها القيم الاقتصادية، وذلك من خلال موقف الإنسان إزاء العالم فهو مرة "في العالم" ومرة "أمام العالم" ومرة ثالثة "فوق العالم". (جدو، 2011-2012).

1- الإنسان في العالم:

هذا الموقف يختص بالقيم الاقتصادية والقيم الانفعالية كاللذة والألم وهي تتعلق بالإنسان بوصفه منعماً في الحياة اليومية.

2- الإنسان أمام العالم:

هذه تشمل القيم العقلية كالفلسفة والفكر وكذلك القيم الإبداعية في الفن، وتتعلق بالإنسان متأماً العالم أمامه، أي الإنسان في مواجهة العالم، حيث أنه يتأمل العالم ويراقبه ويحاول تفسيره وشرحه وفهمه. تتجه القيم العقلية إلى الخارج، أي تفسير الوجود وما فيه كما في الفلسفة، بينما تتجه القيم الإبداعية إلى الداخل، انطباق الوجود على النفس كما هو الحال في الفن. (الفيقي، 2008).

3- الإنسان فوق العالم:

وهذه تشمل القيم الدينية والقيم الأخلاقية ثم القيم الروحية، وهذه أعلى نقطة في تسلسل القيم، وهي تتعلق بالإنسان وبحريته، أي الخروج من أسر الطبيعة الصارم والأمر الواقع. والإنسان في هذه المرتبة من التسلسل القيمي يحاول أن يغير هذا الواقع ويعدله، بل وتجاوزه، عن طريق وضع قوانين أو علاقات يستطيع من خلالها ترويض الطبيعة والسير نحو ما يحقق هدفه، تتصل القيم الأخلاقية بالخارج (العلاقة مع الآخرين) كما تتصل القيم الدينية بالداخل (التجربة الصوفية). (الفيقي، 2008)

كما لاحظنا سابقاً فإنه لا يجوز أن تخضع أعلى القيم لأدناها وكذلك لا يمكن وضع أدنى القيم في أعلاها على هذا الأساس يمكن أن نفهم وببساطة المضمون القيمي لهذه القضايا، فمثلاً حينما نقول بأن " هذه اللوحة لا تقدر

بثمن" فنحن في الحقيقة نقصد أن نقول بأن القيمة الفنية هي أعلى من القيمة الاقتصادية، وكذلك حينما نقول بأن "الأدب يفضل على العلم" فنحن نشير هنا إلى قيمة الخير (الأخلاق) هي قيمة تعلو قيمة العلم.

بذلك نستطيع أن نخلص إلى القول بأنه إذا كانت القيم ليست مطلقة صلتها بالواقع، إلا أن ذلك لا يعني القول بنسبية القيم، لأنه وكما لاحظنا- لا يزال هناك تسلسل بين القيم أي علو بعضها على البعض الآخر، وأفضلية بعضها على البعض الآخر أفضلية شبه مطلقة.

إن التصنيف الذي وضعه "لافيل" ليؤكد أن القيم الاقتصادية ليست من الأولويات المهمة في بناء قيم الإنسان وبناء مجتمع تنموي، وعليه فإننا نقول بأن أي خطة تنموية لن تكون ناجحة إلا إذا وضعت في اعتباراتها الأولى القيم الدينية والأخلاقية.

7- الخلاصة:

إن أي مشروع تنموي مقترح- سواء من منظومة دولية أو من مجموعة دول ترى في نفسها الكفاءة في نقل مجتمعاتها من حالة التذني الاقتصادي إلى حالة تجاري فيها تلك الدول المتقدمة- لا بد أن تضع في اعتبارها مسايرة المنظومة القيمية لهذه الدول النامية، ولا تشتت في تلك الخطط وضع قوانين تتجاوز بها هذه القيم، فإذا ما أصرت هذه المنظمات أو الدول على هذا النسق الذي يعتمد على تجاوز المنظومة القيمية، وعدم وضعها في اعتبارات الخطط التنموية، فإنها تحكم على هذه المشاريع بالموت المبكر، ولن يكون هناك إلا خسارة للوقت والجهد والمال الذي سُخر لهذه الخطط.

إن مفهوم التنمية الذي حُدد ووضعت شروطه دون أخذ الاعتبار لقيم مجتمعه، إنما هو أولاً: عبث واستهزاء بمقاييس القيم لتلك المجتمعات، وثانياً: إنها شبيهة بذلك العلاج الخاطئ لمرض ما، مؤداه زيادة الاضطرابات بالجسم، كما أن السلسلة القيمية لمجتمع معين، إذا ما اختلف أفرادها على تقدير قيمة معينة سواء كانت أخلاقية أو سياسية أو دينية، فإن سلسلة القيم لذلك المجتمع ستصاب بالخلل والاضطراب أيضاً، وهذا بدوره سيكون معرقلاً للعملية التنموية.

إذاً فإن الاضطراب لا يحدث نتيجة لفرض تعديلات لمنظومات قيمية من منظومات أخرى فقط، إنما يحدث الخلل والاضطراب أيضاً في حالة عدم الاتفاق من قبل أفراد المجتمع الواحد، على السير بنفس النسق في فهمهم لقيمة ما.

إننا إذا لم نحكم ونضبط النظام القيمي على هذا النسق، فإن القيم ستدخل في فوضى لا يحمد عقباها، وستضيع منا الطريق الموصل للتنمية، ذلك لأننا فقدنا النظام القيمي الذي هو بمثابة البوصلة التي تكشف لنا الطريق الصحيح لتلك التنمية.

إن من بين تداعيات تلك الفوضى القيمية، تضارب القيم الوافدة مع القيم المحلية للمجتمع، مما جعل الفرد يُفتتن بتلك القيم الوافدة نتيجة لما يصاحب هذه القيم من زركشة متمثلة في التقنيات والاختراعات، والتي من سلبياتها أن يفرغ الإنسان من محتواه القيمي، متحولاً بذلك إلى هيكل بشري غير قادر على فهم ما هو حوله، فالقيم هي القاعدة الصلبة والأساسية التي هي بمثابة المناعة التي تحميه من سلبيات هذا التطور التكنولوجي، والذي هو بمثابة الحروف الأخيرة في أبجديات التنمية، إذن فبالقيم تتجح كافة الخطط التنموية، لأنها تعتبر الشفرة التي ندخل من خلالها إلى خارطة التنمية لكل مجتمع، ذلك على اعتبار أن لكل مجتمع منظومته القيمية الخاصة به، وعليه فإن لكل منظومة قيمية في مجتمع ما شفرة خاصة، والتي هي مفتاح الدخول لأي خطة تنموية مقترحة لأي مجتمع.

إن الباحث على يقين تام بأن التنمية الحقيقية تتحقق في رفع مستوى طاقات الإنسان، للوصول به إلى حالة من الإبداع والابتكار، غير أن ذلك لن يصل إليه إلا عن طريق إشباع العديد من الحاجات، والتي تتركز في أساسها على تسلسل النسق القيمي.

إنه لا مناص من وضع القاعدة الأساسية للتنمية "قيمة خالصة" والتي يمكننا الوصول إليها من خلال نسق معين، لا يتحقق لنا إلا بمعرفة الميزان والتسلسل القيمي، ذلك الميزان الذي نميز به بين القيم الأصلية، وقيم الوسيلة، هذه القيم تتحدد وفق المنظومة القيمية الخاصة لكل مجتمع.

فالقيمة عندما تتعدى مكانها وحدودها المعرفية والواقعية لسلم القيم، فإنها قد تكون متجاوزة لقيمة أخرى، مما يؤدي إلى اضطراب القيم والذي ينتج عنه سوء التقدير الأخلاقي.

هذا هو النسق الذي ينبغي أن نراعيه في خططنا التنموية، ما دام المقصود منها أولئك الأفراد العاجزين عن وضع خارطة "ناجعة" للوصول إلى تنمية "حقيقية"، ونقول حقيقية لأن الخطط لن تكون ناجعة إلا إذا طبقت على أرض الواقع، ولم تكن حبيسة الأوراق البحثية والمشاريع النظرية.

إن التصنيف الذي وضعه "لافيل" واستأنس به الباحث في التأكيد على طرحه، ليؤكد أن القيم الاقتصادية ليست من المبادئ الأولى في وضع خطة تنموية ناجحة، فهي إذا لم تكن مسبقة بقاعدة من القيم الدينية والأخلاقية، والتي هي المكون الأساسي للقيم، فإننا نقول بأن أي خطة تنموية لن تكون ناجحة إلا إذا وضعت في اعتباراتها الأولى القيم الدينية والأخلاقية، والتي هي أساس الثبات والتوازن في سلسلة القيم.

إن التنمية هي فعل إرادي واع، تحكمها سلطة مريدة ومخططة، فالإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي بل يتعداه إلى الإنسان أي الفرد والمجتمع، وعليه فإنه لن يكون هناك أي قيمة لخطة تنموية إلا إذا وضعت في اعتباراتها بناء الإنسان، والتي من بينها بناء "قيمه" أو إصلاحها من خلال المؤسسات المختلفة في الدولة.

المراجع:

1. أحمد لطفي بركات. (1986) في فلسفة التربية. الرياض: دار المريخ للنشر.
2. إسماعيل سراج الدين. (2006). التنمية والقيم. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- 3- الطاهر أحمد الزاوي. (1981-1980). مختار القاموس. ليبيا: الدار العربية للكتاب
4. المهدي المتجرة. (2007). قيمة القيم. الرباط: elmandjra.org.
5. حسن الخطيبي. (1 سبتمبر, 2016). القيم إلى أين. مجلة البيان، صفحة 11.
6. سيد أحمد الطهطاوي. (1996). القيم التربوية في القصص القرآني. مصر: دار الفكر العربي.
7. شوقي جلال. (2005). الثقافات وقيم التقدم. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
8. علي حرب. (1993). غزو ثقافي أم فتوحات فكرية. الفكر العربي.
9. عيسى عبدالله الفقي. (2008). قضايا فلسفية. مصراته: جامعة مصراته.
10. فراس عباس فاضل البياتي. الحاجات الأساسية لسكان العراق وتحديات إشباعها في ضوء نظرية ماسلو، مجلة آداب الكوفة. 2012. المجلد 1. الإصدار 14.
11. محمود الداودي. (نوفمبر, 1988). بعض الجوانب الأخرى لمفهوم التخلف الآخر في الوطن العربي. الوحدة.
12. ملكة أبيض. (1984). الثقافة وقيم الشباب. دمشق: وزارة الثقافة.
13. هشام بن جدو. (2012-2011). إشكالية القيم عند لوي لافيل. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.
- 14 - www.amaany.com